

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٦٥)

تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى

دراسة نظرية تحليلية ميدانية

يوليو ٢٠٠٣

فريق البحث

الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عيد

الأستاذة الدكتورة ماجدة إبراهيم

الأستاذة الدكتورة زينات محمد طبالة

السيد الدكتور عبد الحميد القصاص

السيدة الدكتورة أماني الريس

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة البحث	
المقدمة	١
الفصل الأول : الإطار النظري للدراسة	١
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	٩
الفصل الثالث : تمويل التعليم العالي في إنجلترا	٢٠
الفصل الرابع : الوضع الراهن للتعليم العالي الحكومي	٣٢
الفصل الخامس : مؤشرات عن التعليم العالي الخاص في مصر	٤٣
الفصل السادس : الإسقاطات المستقبلية لمؤشرات التعليم الحكومي والتعليم العالي	٥٧
الفصل السابع : التعليم عن بعد وإمكانية إستخدامه للتقليل من تكلفة التعليم الجامعي	٦٦
الفصل الثامن : تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي (دراسة ميدانية)	٧٧
الفصل التاسع : ملخص الدراسة والتوصيات	٩٠

الفصل الأول

مقدمة

تمهيد

يعتبر إعداد القوي البشرية من الوظائف الأساسية للجامعة والمعاهد العليا ، وتعتبر الجامعات والمعاهد العليا هي المسنولة عن تكوين أجيال من الخريجين لخدمة النهضة الحضارية ، إذ أن هذا التعليم يعتبر بمثابة القوة الدافعة وراء تقدم المجتمعات في السباق نحو التطور والتقدم الحضاري . ومن المؤكد أن التعليم العالي والجامعي يفشل إذا لم يتوفر له التمويل الكافي الذي يمكنه من تطوير ذاته ، واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة ، وإذا لم تتوفر له المواد والأدوات والتجهيزات والمكتبات والأساتذة المتفرغون القادرين والمعددين الإعداد اللازم لعملهم .

يضاف لذلك أن هناك زيادة في الإقبال علي التعليم الجامعي في مصر وغيرها من الدول النامية ويرجع ذلك للعديد من الأسباب نذكر منها:

١. البطالة ورغبة الشباب في الحصول علي مؤهلات عليا لعل وعسي أن يجدوا فرصاً أفضل للتوظيف
 ٢. زيادة المتطلبات التعليمية Educational Requirements التي يفرضها رجال الأعمال علي المتقدمين للتوظيف وميلهم نحو الحاصلين علي مؤهلات جامعية كوسيلة للحد من عدد المتقدمين للحصول علي وظائف (كنتيجة للبطالة كذلك)
 ٣. ارتفاع مستوى معيشة الآباء ورغبتهم في حصول أبنائهم علي مؤهلات جامعية تفوق المؤهلات التي حصل عليها هؤلاء الآباء في السابق .
- والواقع أن جمهورية مصر العربية تواجه العديد من المشاكل التي تعوق نمو التعليم الجامعي بشكل سليم لما يستلزمه ذلك من الاحتياجات التمويلية ، مما جعلها تحاول الحد من أعداد الطلاب المتقدمين للتعليم الجامعي عن طريق الحد من عدد طلاب المرحلة الثانوية ، وتوجيه الطلاب إلي التعليم الثانوي الفني ومن أهم هذه المشاكل:

١. الزيادة المستمرة والمتزايدة في عدد السكان .
٢. زيادة إقبال المرأة علي التعليم وعلي ممارسة الأعمال المهنية الرفيعة .
٣. تطلع الشباب من الأجيال الصاعدة إلي التعليم العالي باعتباره الطريق الطبيعي والمضمون لتحقيق مستويات أفضل اقتصاديا واجتماعياً .
٤. النقص في إعداد وأعداد أعضاء هيئة التدريس .
٥. التوسع في قبول طلاب جدد وإنشاء الكليات الجديدة .
٦. القصور في خطة البعثات الخارجية
٧. قصور الدراسات العليا بالداخل .
٨. عدم ربط الجامعات والمعاهد العليا بشركات الإنتاج .

٩. تدني مرتبات أعضاء هيئة التدريس.

ويعتبر ضعف التمويل المخصص للبحوث والاعتماد شبه الكامل علي التمويل الحكومي من الأسباب الرئيسية في فشل جامعاتنا في تحقيق أهدافها، ويؤكد ذلك : أن ما تنفقه اليابان علي البحث العلمي يصل إلي ٢,٨٪ من الدخل القومي ، وأمريكا ٢,٧٪ ، وكوريا ٢,٢٪ ، وإسرائيل ٣٪ . ويقول رئيس أكاديمية البحث العلمي أن المنفق علي البحث العلمي في مصر عام ٩٤/٩٣ وصل إلي ٦٣٨ مليون جنيه أي بنسبة ٠,٤٥ من الناتج (١٤٠ مليار) ، وفي العام التالي زادت النسبة إلي ٠,٤٨ ، وفي عام ١٩٩٦/٩٥ ارتفعت إلي ٠,٧٨ ، أي أن المتوسط يصل إلي ٠,٥٦ من الناتج القومي الإجمالي. وهو يؤكد أن مطالبون حتى لا تتخلف عن ركب التحدي ، ومسايرة العالم في القرن الحالي أن تضاعف علي الأقل مما تنفقه علي البحث العلمي .

والمطلوب كما يعبر عنه رئيس الأكاديمية رفع نسبة الإنفاق علي البحث العلمي ليصل إلي ١٪ من إجمالي الدخل القومي علي الأقل ، ولا تزيد الأجور والمرتبات عن ٢٠٪ بدلا من ٧٦٪ الآن، حيث لم تزد النسبة المخصصة للبحوث عن ٦٠ مليون جنيه بنسبة ١٣٪ .

كذلك أدي ضعف التمويل اللازم للجامعات إلي عدم قدرة الجامعة علي دفع مرتبات مجزية لأعضاء هيئة التدريس ، مما أدي لتدهور نوعية التدريس بشدة في مؤسسات هذه المرحلة، إذ أن الكثيرين من أعضاء هيئة التدريس يكرسون معظم أوقاتهم للأعمال الخارجية من أجل الحصول علي أجر إضافي، كما أن مديرو مؤسسات التعليم العالي يركزون بصورة متزايدة علي مواجهة حاجات التشغيل المباشرة ويهملون متطلبات الصيانة للمباني والتجهيزات ، كما ضاعف من النقص في الموارد الاستخدام غير الكفء للعديد من الخدمات ، فالكثير من المكتبات الجامعية علي سبيل المثال تغلق أبوابها عند الظهيرة ، أو في المساء والعطلات الأسبوعية ، كما أن ارتفاع معدلات التسرب والإعادة ، وانخفاض معدلات التخرج ترفع من تكلفة الخريج ، كما أن جزءا كبيرا من ميزانية التعليم العالي مخصصة لإنفاق لا تعليمي ، مثال ذلك دعم المنح الطلابية ، والخدمات المدعومة للطلاب كالكتاب الجامعي ، وتقديم المعونات المالية ، وإمداد الطلبة بالأطعمة والملابس والتأمين عليهم ، وتقديم الرعاية النفسية لهم ، وتوفير التسهيلات لوسائل المواصلات، وتقديم خدمات للأكفاء والمعوقين ، وينص القانون رقم ٢٦٥ علي إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية للطلبة في كل جامعة ، ويقضي أيضا بأن يكون هذا الصندوق في كل كلية ، ويعتبر ذلك استثمارا غير كفء ، وإنفاق اجتماعي غير ارتدادي ، لأن معظم التلاميذ الملتحقين بالتعليم العالي يأتون من الطرف الأعلى لتوزيع الدخل .

المشكلة

تعاني الجامعات المصرية الحكومية من مشكلة التمويل ، مما أدي لانحدار مستوى خريجها بشكل خطير ، وعدم مسيرتها لمتطلبات العصر الحديث ، وعدم قدرتها علي إعداد أجيال من الشباب القادر علي المنافسة في سوق العمل في عصر العولمة ، والقادر علي إنتاج المعرفة ، واستخدام الصور الحديثة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وغير ذلك الكثير ... مما يستلزم البحث عن أسلوب جديد

لزيادة القدرة علي تمويل الجامعات الحكومية المصرية، وترشيد الإنفاق الخاص بها، والتوسع في إقامة جامعات وكليات جديدة، ، والالتحاق بالصناعة والنشاطات الاقتصادية المختلفة في كل من القطاع العام والخاص ، بما يضمن قدرتها علي المنافسة في عصر العولمة ، وعصر ازدياد المعرفة ، وعصر القدرة علي إنتاج المعرفة ، وعصر السماوات المفتوحة ، وعصر الفيمتو ثانية ، وعصر الإنترنت، .. الخ.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث لما يأتي:

١. مراجعة الدراسات السابقة عن تمويل التعليم الجامعي والعالي والتعرف علي أهم نتائجها.
٢. الاضطلاع علي أحدث نظم تمويل التعليم في دولة من الدول المتقدمة بحيث يمكن الاستفادة منه في تمويل التعليم الجامعي في مصر
٣. التعرف علي الوضع الراهن للتعليم الجامعي الحكومي في جمهورية مصر العربية .
٤. التعرف علي مؤشرات التعليم العالي الخاص في مصر من حيث عدد المستجدين وعدد المقيدين وعدد أعضاء هيئة التدريس والمصروفات الدراسية في كل من الجامعات والمعاهد العليا والمعاهد المتوسطة الخاصة.
٤. إجراء دراسة مستقبلية للتعرف علي الإسقاطات المحتملة لمؤشرات التعليم الحكومي والتعليم العالي باستخدام سيناريوهات متعددة.
٥. التعرف علي إمكانية استخدام التعليم عن بعد وإمكانية الاستفادة منه في التقليل من الإنفاق علي التعليم الجامعي .
٦. إجراء دراسة ميدانية للتعرف علي آراء عينات من العمداء وأساتذة الجامعات وأعضاء من المجلس القومي للتعليم والطلاب وأولياء الأمور في تمويل التعليم الجامعي والعالي.

أدوات الدراسة

استخدمت هذه الدراسة أربعة استبيانات الأول للسادة عمداء الكليات في الجامعات ، والثاني للسادة أساتذة الجامعات وأعضاء المجلس القومي للتعليم ، والثالث لأبنائنا من طلبة الجامعات ، والرابع للسادة أولياء أمور طلبة الجامعات، ويقع استبيان عمداء الكليات ٧ ورقات الأولي تحتوي علي خطاب موجه للأستاذ الدكتور عميد الكلية نخبره فيها بأنه في إطار الجهود المبذولة من المراكز البحثية لدراسة قطاع التعليم الجامعي والعالي والتعرف علي مشاكله ، ومحاولة البحث عن حلول لهذه المشاكل يقوم فريق من الباحثين بمعهد التخطيط القومي بدراسة عن تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم العالي، وأننا نطلب منه بناء علي وضعه في هذا المنصب أن يتفضل بكتابة آرائه ومقترحاته علي أسئلة هذا الاستبيان ، من أجل معاونة فريق الباحثين للوصول إلي أفضل النتائج الواقعية .وبلي ذلك توجيهه الشكر الخالص له لتعاونه في هذا العمل .

وتأتي بعد ذلك صفحة العنوان ، وهي تحوي علي عنوان الاستبيان ، ويطلب من السيد المجيب أن يتكرم باستيفاء البيانات المطلوبة .

أما استمارة الاستبيان نفسها فتقع في خمس صفحات ، وتحتوي علي ٢٧ سؤالاً كلها مغلقة فيما عدا القليل منها مغلق ولكنه ذو نهاية مفتوحة ، وسؤال واحد فقط مفتوح يقع في نهاية الاستبيان .

وتتناول الأسئلة الأولي طلب ذكر بعض الحقائق كالاسم إذا رغب ، والنوع وتاريخ الحصول علي الدكتوراه ومكان الحصول عليها ، وعدد طلاب الكلية والميزانية الإجمالية المخصصة للكلية هذا العام ، وعدد أعضاء هيئة التدريس ، وعما إذا كانت الكلية تحقق إيرادات من وحدات خاصة وبعد ذلك تأتي أسئلة خاصة بترتيب أهم المشاكل التي تعاني منها كليته ، والمتوسط السنوي لتكلفة الطالب فيها ، وترتيب بنود الإنفاق في الكلية تبعاً لأهميتها ، وعما إذا كان يري قصوراً في تمويل التعليم العالي وهل زيادة التمويل ستكون قادرة علي حل مشاكله ، وترتيبه لحلول مشاكل تمويل التعليم العالي تبعاً لأهميتها من وجهة نظره ، وعن رأيه فيما إذا كان إنشاء جامعات خاصة بمصروفات يمكن أن يحل مشاكل التمويل ، والسبب في إجابته ، وعن وجهة الطالب إذا لم يتوفر له التعليم العالي الحكومي المجاني ، وعما إذا كان يساند ويشجع التعليم العالي الخاص ، ، وهل يجب إعادة توزيع ميزانية التعليم الحكومي بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعي علي النصيب الأكبر ، وفي أي قطاع يوافق علي دخول القطاع الخاص في التمويل ، وهل يجب أن يتحمل الطالب الراسب لجزء من تكلفة تعليمه ، وما رأيه في ترتيب المساعدات المالية التي يمكن أن تقدمها الدولة للطلاب لإتمام تعليمه الجامعي ، وهل يجب تحديد عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم العالي بما يتناسب مع الإمكانيات ، ، وهل يوافق علي زيادة المرونة في إضافة أو إلغاء بعض التخصصات تبعاً لحاجة سوق العمل ، وما رأيه في نسبة الزيادة المطلوبة في ميزانية التعليم العالي ، وما هو ترتيب بعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالي . وأخيراً يأتي سؤال مفتوح يطلب فيه من المجيب أن يسجل أية آراء أو مقترحات لم تذكر فيما سبق .

أما الاستبيان الثاني وهو استبيان استطلاع رأي أساتذة الجامعات وأعضاء المجلس القومي للتعليم فيقع في ست صفحات ، الأولي منها تحتوي علي خطاب موجه للسيد الأستاذ المجيب تطلب منه رأيه الخاص في موضوع تقدير الاحتياجات التمويلية للتعليم الجامعي ، وأن رأيه يعتبر من الأمور التي تثري الدراسة ، وتوجه له الشكر والتقدير علي حسن تعاونه . وتأتي الصفحة الثانية ، وهي صفحة العنوان ، تطلب البيانات عن الجامعة والكلية التي يعمل بها الأستاذ ، وتخصص الأربع صفحات التالية للاستبانة ، حيث تحتوي علي عشرين سؤالاً ، بعضها يتطلب بعض البيانات والبعض الآخر يتطلب أحكاماً وآراء ، بعضها مغلق وبعضها مغلق وذو نهاية مفتوحة ، وبعضها الآخر مفتوح . وتتناول أسئلة الاستبانة سؤال المجيب عما إذا كان قصور التمويل يعتبر من أهم مشاكل العملية التعليمية ، وهل زيادة الموارد المالية ستحل مشاكله ، وهل يوافق علي ما يقترحه البعض من ضرورة تحديد عدد الملتحقين بما يتناسب مع الإمكانيات ، كما يعرض عليه بعض الحلول لمشاكل التعليم ويطلب منه ترتيبها تبعاً لأهميتها من وجهة نظره ، وهل يجب زيادة المرونة في إضافة أو إلغاء التخصصات التي

تقدمها الجامعة، وهل إنشاء جامعات خاصة بمصروفات يعمل علي حل المشكلة وما أسباب ذلك، وإذا لم يتمكن الطالب من الالتحاق بالتعليم الخاص الحكومي فإلي أين يتجه؟ وهل يري ضرورة إعادة توزيع ميزانية التعليم في مصر بحيث يحصل التعليم ما قبل الجامعي علي النصيب الأكبر كما هو حادث في معظم دول العالم، وما هي البنود التي يجب أن يدخل التعليم الخاص فيها، وهل يجب أن يتحمل الطالب الراسب جزءاً من تكلفة تعليمه. وما هو أفضل ترتيب لطرق تقديم المساعدات المالية للطالب الجامعي كي يتمكن من إتمام تعليمه، وما هو أفضل ترتيب لبعض الأمور المطلوبة لدعم التعليم العالي ويأتي في النهاية سؤال مفتوح ليكتب فيه المضيف ما يعن له من آراء ومقترحات بشأن تمويل التعليم العالي ولم يكن قد سبق ذكرها في الاستبانة فيما سبق.

أما الاستبيان الثالث فخاص باستطلاع رأي طلاب الجامعات ويقع هذا الاستبيان في خمس صفحات، الأولى منها كما هو في باقي الاستبيانات خطاب موجه للطالب/الطالبة تخبره بالهدف من هذه الدراسة وأن رأيه كطالب/طالبة بالتعليم الجامعي مهم جداً، لأن هذا التعليم يقدم من أجله، ولأنه المستفيد الرئيسي منه، ولذا فإن رأيه يعتبر في غاية الأهمية، ويثري هذه الدراسة، ولذا فإننا نرجو منه التكرم بالإجابة علي أسئلة هذا الاستبيان بغاية الدقة، وكتابة رأيه فيما تتطلبه من مقترحات وذلك لمعاونة فريق البحث علي الوصول إلي أفضل النتائج الواقعية.

ويحتوي الاستفتاء بعد ذلك علي صفحة البيانات و بعد ذلك علي أربعة عشر سؤالاً، منها طلب استيفاء بعض البيانات كالاسم إذا رغب والنوع والصف الدراسي، وعما إذا كان يحصل علي دروس خصوصية، ثم يطلب منه ترتيب مجموعة من مشاكل التعليم العالي تبعاً لأهميتها من وجهة نظره، وأن يكتب بعد ذلك أية مشاكل يعتقد بأهميتها ولم ترد في القائمة السابقة، وعما إذا كان قد تخلف في مادة أو مادتين أو رسب، وعن رأيه فيما إذا كان علي الطالب المتخلف أو الراسب أن يتحمل جزءاً من التكلفة الفعلية للدراسة، كما يطلب منه أن يحدد مستوي بعض البنود الهامة في العملية التعليمية كالمباني والتجهيزات والأنشطة الاجتماعية والأنشطة الرياضية وأداء الأساتذة والكتب والمراجع، وعما إذا كان يفضل الالتحاق بإحدى الجامعات الخاصة، والسبب في عدم التحاقه بمثل هذه الجامعات، وهل يفضل الدراسة في جامعة خاصة بمصروفات أم جامعة حكومية بمصروفات وسبب التفضيل في كل حالة، وينتهي الاستبيان بعد ذلك بسؤال مفتوح تترك له فيه الحرية لكتابة أية تعليقات خاصة بتمويل التعليم العالي لم يرد ذكرها فيما سبق.

وتناول الاستبيان الرابع استطلاع رأي أولياء أمور طلبة الجامعات ويقع هذا الاستبيان في ست صفحات، الأولى خطاب لولي الأمر يوضح له الهدف من الدراسة، وأنه يعتبر في وضع جيد يمكنه من التعرف علي مشاكل التعليم العالي وتكاليفه، وغير ذلك من مشاكله، ولذلك فإننا نعتبر رأيه في هذا الموضوع في غاية الأهمية، ومن الأمور التي تثري الدراسة، ولذا فنحن نرجو منه التكرم ببذل الجهد في الإجابة علي أسئلة هذه الاستمارة، وذلك لمعاونة الفريق البحثي في التوصل لأفضل النتائج الواقعية، وأнна نشكر له حسن تعاونيه. وتأتي بعد ذلك صفحة العنوان وهي تحتوي علي طلب بعض البيانات وهي

اسم الجامعة التي يلتحق بها الابن/ الابنة، واسم الكلية، ونوع الكلية، وتاريخ ملء بيانات هذا الاستبيان.

ويحتوي الاستبيان بعد ذلك علي ثنتا وعشرين سؤالاً، منها بعض البيانات كاسم الطالب واسم ولي الأمر ونوع الطالب ونوع ولي الأمر والصف الدراسي للطالب والحالة التعليمية لولي الأمر والحالة العملية له. وعما إذا كان أبنائه يلتحقون بمجموعات تقوية أو يحصلون علي دروس خصوصية، وهل ينجحون دائماً أو ينجحون ببعض المواد أو يرسبون أحياناً، ورأيه في سبب ضعف المستوى العلمي لبعض التلاميذ، ورأيه في أن كثرة عدد التلاميذ تعتبر من أهم أسباب مشاكل التعليم، ولماذا لم يلحق أبنائه أو بناته بإحدى الجامعات الخاصة، ورأيه في تلك الجامعات، وعن مدي موافقته علي دفع المبالغ التي تدفع للدروس الخصوصية من أجل تحسين الخدمة التعليمية المقدمة، ورأيه في مجانية التعليم الجامعي الحكومي. وأفضل أشكال المساعدة المادية للطلبة من وجهة نظره، وتحمل الطالب الراسب لبعض المصروفات مقابل إعادة السنة أو امتحان مواد التخلف، وسبب إجابته علي ذلك الاستفسار، وأخيراً سؤال مفتوح ليكتب فيه ولي الأمر أية آراء أو مقترحات بشأن تمويل التعليم الجامعي والعالي ولم تذكر فيما سبق.

ثبات وصدق الأدوات

عرضت استمارات من كل مجموعة من الاستثمارات علي عينة من المتخصصين في التربية أو علم النفس، وتم إدخال التعديلات المناسبة علي ترتيب وصياغة ومحتوي الأسئلة في جميع الاستثمارات، ثم تم تطبيق عشرة استبيانات من جميع الاستبيانات المعدة علي عينة من الأصل المستهدف فيما عدا استبيانات العمداء التي تم الاكتفاء بتطبيقها علي خمسة عمداء فقط من جامعتي عين شمس وحلوان، وأعيد التطبيق مرة أخرى بعد خمسة عشر يوماً علي الأقل، وتم حساب الارتباط فيما بين نتائج التطبيقين لجميع الاستبيانات فتم الحصول علي معامل ثبات لجميع الاستبيانات يتراوح فيما بين ٠,٩٠، ٠,٩٢، وهي معاملات ثبات مرتفعة لم تكن نتوقعها أن تصل لهذه الدرجة، وبذلك يمكن اعتبار هذه الأدوات تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

أما من حيث الصدق، فإنه من الممكن اعتبار هذه الاستبيانات صادقة لدرجة كبيرة، حيث أن إعدادها تم بناء علي الرجوع للدراسات السابقة في هذا المجال، كما أن مجموعة الدراسة التي اشتركت في إعداد هذه الاستبيانات مجموعة متخصصة ولها خبرة في إجراء الدراسات في مجال التعليم، ولها مؤلفاتها العديدة في هذا المجال، بالإضافة لأن هذه الاستبيانات قد عرضت علي مجموعة من المتخصصين في مجالي التربية وعلم النفس، مما يجعلنا مطمئنين لأن هذه الاستبيانات تتمتع بدرجة عالية من صدق المحتوى، وخاصة وأن التمويل ليس مركباً فرضياً نحاول التعرف علي كنهه.

العينة: لقد سحبت العينة من أربع جامعات وهي:

١. جامعة عين شمس باعتبارها ممثلة لجامعات القاهرة.
٢. جامعة حلوان باعتبارها جامعة بها كليات خاصة مختلفة عن باقي الجامعات.

٣. جامعة الإسكندرية كممثلة لجامعات الوجه البحري
٤. جامعة المنيا باعتبارها ممثلة لجامعات الصعيد.
٥. عينة من أعضاء المجلس القومي للتعليم في حدود ٥٠

ولقد ضمت العينة مجموعات عشوائية من :

أساتذة من معظم كليات الجامعات المختارة .

أعضاء من المجلس القومي للتعليم .

طلاب من معظم كليات الجامعات المختارة .

أولياء أمور طلبة من معظم كليات الجامعات المختارة .

كما ضمت العينة عمداء معظم كليات الجامعات المختارة .

أما تفصيل أعداد العينة والتي جري تحليل بياناتها فهي كما يأتي :

عدد العمداء المشاركين في الدراسة : ١٠٠ عميد - عدد أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة
من الكليات العملية والنظرية وأعضاء المجلس القومي للتعليم : ١٠٠٠ فرد - عدد الطلبة المشاركين في
الدراسة : ٨٠٠ طالب - عدد أولياء الأمور المشاركين في الدراسة : ١٠٠٠ ولي أمر - مجموع أفراد العينة
= ٢٩٠٠ فرد

منهج البحث

تعتبر هذه الدراسة دراسة مكتبية مقارنة ، ودراسة ميدانية وصفية تحليلية ، تتضمن نظرة مستقبلية
لتمويل التعليم العالي من أجل تحسينه وتطويره ، وتستخدم هذه الدراسة منهج المسح الوصفي
التحليلي ، كما تستخدم العديد من الأساليب الإحصائية ومنها مقاييس النزعة المركزية ، ومقاييس التشتت ،
وتحليل التباين ، والارتباط ، والعديد من الاختبارات البارامترية واللابارمترية .

المراجع

محمد محروس إسماعيل (١٩٩٠). اقتصاديات التعليم مع دراسة خاصة عن التعليم المفتوح والسياسة التعليمية الجديدة . القاهرة : توزيع دار الجامعات المصرية

رجاء إبراهيم سليم وأميرة محمد إبراهيم . (١٩٩٠) التعليم العالي في الصحافة المصرية عام ١٩٩٠. القاهرة : وزارة التعليم العالي ، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالي.

Lee Elliot Major (2000) The high cost of learning. The Guardian.
File//A:\Education%20%20The20high%20cost20%of20%learning.htm

Faculty of Law and Social Sciences. Funding Universities to Meet National & International Challenges. Web site maintained by Charlene Hicking.
<http://www.nottingham.ac.uk/economics/funding/>

Selling Knowledge- The future of Funding Universities.
<http://alumni.dcu.ie/magazine/knowledge.html>.

الفصل الثاني

الدراسات السابقة

تناول الباحثون دراسة التعليم العالي من زوايا مختلفة ، منها ما هو متعلق بتحليل الواقع ومناقشة مشاكله ومنها ما يهدف إلى طرح صورة مستقبلية سعيًا إلى تطويره وتحسين مخرجاته . وظلت قضية التمويل من أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام نظرًا لعدم قدرة الإنفاق على التعليم من مواكبة الطلب المتزايد عليه ومع اتفاق الآراء أو تباينها بشأن الإنفاق على التعليم إلا أن هناك نتيجة عامة لا يمكن إغفالها ألا وهي أهمية وضرورة زيادة الإنفاق على التعليم ، وزيادة نسبته في الإنفاق العام لما للتعليم من أهمية بالغة في إعداد الأفراد ولما للتعليم العالي من أهمية في إمداد المجتمع بالطاقات المنتجة والعقول المفكرة .

وفيما يلي سنستعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التعليم ، ومحاولة رصد أهم نقاط الاتفاق فيما بينها لتكون نواة للعمل الميداني في دراستنا الحالية .

١ - تعليم الأمة العربية ^(١) في القرن الحادي والعشرين

تناول هذه الدراسة (سعد الدين إبراهيم) (تحرير)، (١٩٩٢) في الجزء الخاص الوارد بها تحت عنوان " في اقتصاديات تعليم المستقبل .

تحدد الدراسة سبعة مصادر لتمويل تعليم المستقبل في الوطن العربي هي :

المؤسسات الاقتصادية : وضرورة تحمل المجتمع المدني لقسط متزايد من تمويل التعليم . بحيث تشارك المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في هذا التمويل كنسبة مئوية من أرباحها السنوية تعفى من الضرائب . وفي هذا الصدد توضح الدراسة أن المؤسسات الاقتصادية الهادفة للربح هي المستفيدة الأولى من مخرجات النظام التعليمي ، ومن ثم فإن مساهمتها في تمويل التعليم لإعداد هذه المخرجات سيجعل لها الحق في صياغة مضمون العملية التعليمية خاصة في المرحلتين الثانوية والعالية ، كما سيعطيها الحق في مراقبة إدارة المؤسسة التعليمية وكيفية الإنفاق بداخلها لضمان جودة وكفاءة الاستفادة من هذا التمويل .

ضريبة إضافية على الاستهلاك : توصي الدراسة بفرض ضريبة خاصة للتعليم تفرض على مفردات سلعية استهلاكية شبه كمالية أو كمالية واعتبارات العدالة الاجتماعية تستهدف هذه الضرائب شرائح أو مجالات استهلاك انتقائية .

أموال الزكاة : في هذا الشأن استندت الدراسة إلى رأي مجموعة من الخبراء بموافقتهم على استصدار فتوى من علماء الدين الإسلامي بجواز تخصيص جزء من أموال الزكاة لأغراض تمويل التعليم ، وتشير إلى إمكانية توزيع هذه الأموال عبر الأقطار العربية ليتحقق نوع من التكافل والتضامن بين العرب والمسلمين .

صندوق عربي لدعم التعليم : على نفس منهج التكافل ترى الدراسة أهمية إنشاء صندوق عربي لدعم التعليم تموله الدول المصدرة للبترول والمستوردة للعمالة العربية حيث تمثل هذه الدول أحد المستفيدين من مخرجات التعليم ، ومن ثم تصبح مشاركتها في تمويله أمراً واجباً على أن يضمن ذلك في نفس الوقت بقاء قنوات تدفق العمالة مفتوحة بين الأقطار العربية .

إعادة هيكلة ميزانيات الأقطار العربية : وهنا ترى الدراسة أهمية إعادة هيكلة بنود الإنفاق العام لصالح التعليم وتمويل جزء من الاعتمادات المخصصة للبرنامج والأمن الداخلي إلى الإنفاق على التعليم ، وهنا تؤكد على أن إعادة الهيكلة لن تؤدي إلى إضعاف القدرات الدفاعية والأمنية العربية حيث ستساعد المخرجات الجيدة للنظام التعليمي على المدى المتوسط والطويل على تقوية هذه القدرات بتخريج طاقات بشرية قوية صحياً ونفسياً تستطيع الدفاع عن الوطن وأكثر كفاءة في سوق العمل والإنتاج فتحد بذلك من التطرف والانحراف فيأمن المجتمع شر القلاقل الاجتماعية .

فرض رسوم تصاعدية على الخدمات التعليمية : وهنا تؤكد الدراسة على أهمية تأمين مجانية التعليم بالتعليم الأساسي للجميع ، وأيضاً للمتفوقين في المراحل التالية أما غير المتفوقين فعلى ذويهم تحمل جزء من نفقات هذا التعليم . وتقتصر الدراسة فرض رسوم تصاعدية - إما على أساس نسبة مئوية من دخل الأسرة أو على أساس درجات التلميذ في الاختبارات المقننة للالتحاق بكل مرحلة .

دور العبادة كمؤسسات تربوية : تشير الدراسة إلى أن جزء كبير من ميزانية التعليم يوجه لبناء المدارس والمؤسسات التعليمية ، واستناداً على أهمية دور العبادة على مدى التاريخ ومساهمتها في تعليم الأفراد ، فإن الدراسة توجه النظر إلى أن إمكانية الاستفادة من دور العبادة كأماكن لتلقى العلم والمساهمة في العملية التعليمية باستخدامها كمؤسسات تربوية وخاصة في أماكن تكدس السكان أو المناطق النائية .

٢- تمويل التعليم العالي في الدول النامية : المحددات الاقتصادية ومعدلات العائد

تستعرض هذه الدراسة (أحمد محمد مندور، ١٩٩٦) في مقدمتها أهمية التعليم ، وأن الإنفاق على التعليم وبصفة خاصة على التعليم العالي لم يعد إنفاقاً استهلاكياً بل إنه أصبح شكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري يقوم بدور أساسي في تهيئة البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي ودفعه إلى الأمام . وأن حجم ونوعية وكفاءة الموارد البشرية في مجتمع ما تعتبر أهم محددات شكل ومعدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن معظم الدول النامية ترى أن التعليم الرسمي بما فيه التعليم العالي هو بمثابة المفتاح الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية. طالما أنه يمثل الوسيلة الأساسية لتنمية المهارات البشرية والمعارف على مستوى كل من الفرد والمجتمع . فهو يحقق للفرد منافع عديدة تتمثل في زيادة الدخل وزيادة القدرة على التكيف مع التطورات التكنولوجية فضلاً عن إشباع رغباته من الناحية الثقافية والمعرفية ، وعلى مستوى

المجتمع يحقق من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة معدلات عالية من التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتشير الدراسة إلى تزايد موازنات التعليم بالدول النامية بمعدلات عالية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، فاقت مرتين أو ثلاثة الزيادة في الموازنات العامة والناتج المحلي في هذه الدول حيث زاد الإنفاق العام من حوالي ١٤ بليون إلى ١١٠ بليون دولار بين عامي ١٩٧٠ ، ١٩٨٧ في مجموعة الدول النامية ، بينما كانت الزيادة في الدول المتقدمة خلال نفس الفترة من حوالي ١٤٤ بليون إلى ٨١٨ بليون دولار . كما زاد نصيب الفرد من الإنفاق العام على التعليم من ٥ دولار إلى ٢٩ دولار في المجموعة الأولى بينما زاد في الثانية من ٢٧٠ دولار إلى ٧٠٤ دولار .

وقد ردت نسبة الإنفاق العام كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بحوالي ٣٪ عام ١٩٧٠ زادت إلى ٤٪ عام ١٩٨٧ في الدول النامية ، وكانت النسبة المقابلة لذلك في الدول المتقدمة هي ٥,٧٪ ، ٥,٩٪ خلال نفس الفترة .

وبالرغم من ذلك لم تتحسن بصورة ملموسة حالة الفرد العادي والمتوسط في معظم الدول النامية . مما استلزم دراسة أهم الجوانب الاقتصادية المتعلقة بتمويل الإنفاق على التعليم العالي الرسمي .

فمن حيث طبيعة تمويل التعليم العالي (كاستثمار في رأس المال البشري) بالمقارنة مع تمويل رأس المال المادي ، ترى الدراسة أن أشكال الاستثمار في رأس المال البشري المختلفة بما فيها التعليم العالي تواجه بصعوبات في التمويل ، فضلا عن عدم توافر المعلومات المناسبة عن فرص الاستثمار ، حيث أن تمويل رأس المال المادي يكون أكثر جاذبية بالنسبة للشخص المقرض وأكثر ضمانا ، بينما في حالة استخدام القرض لزيادة الطاقة الإنتاجية للفرد من خلال تمويل نفقات تعليمه العالي (على سبيل المثال) فإن المقرض لا يستطيع الحصول على ضمانات مماثلة .

ومع ذلك فإنه على الرغم من وجود صعوبات في الاقتراض لتمويل التعليم العالي وخاصة بالنسبة للفقراء إلا أنه لا يصح تأجيل هذا النوع من الاستثمار حتى تتراكم المدخرات اللازمة للتمويل لأن تأجيل الالتحاق بالتعليم العالي يكون مكلفا للغاية حيث تزداد تكلفة الفرصة البديلة بدرجة كبيرة مع ما يتحمله المجتمع نفسه من تكلفة حقيقية

وتشير الدراسة إلى أن قيام الحكومات بتقديم بعض التسهيلات والمساعدات في شكل إعانات مباشرة أو قروض أو تقديم ضمانات للقروض التي يحصل عليها الأفراد لتمويل التعليم العالي أو قيام الحكومة بتحمل نفقات التعليم العالي قد يساعد في الحد من هذه المشكلات .